(٣)

الانتفاضة وعودة الصراع إلى أساسه العربي

إذا كان حدث أميركا ، ومن ثم الحرب ضد الإرهاب قد عملا في البدء على إلقاء الانتفاضة في الظل، وبالتالي عملا على أن ينزع شارون نحو الإفراط في البطش لإنهاء الانتفاضة، مستغلا الحدث وموحدا بين حربه والحرب ضد الإرهاب، حيث بدت الفرصة سانحة لتحقيق ما وعد به، وبالتالي لفرض الحل النهائي. و إذا كانت الإدارة الأمريكية قد عملت في البدء على ضبط شارون، والضغط من أجل ألا يستغل الحدث، وبالتالي سعت من أجل التهدئة، وإطلاق الوعود حول الدولة الفلسطينية، انطلاقًا من الرؤية الأمريكية المؤكدة على عدم إثارة الشارع العربي، وبالتالي تجاوز إحراج النظم العربية، والتي تعمل أساسا على كسب العرب في «الحرب ضد الإرهاب»، فقد بدا في ما يحدث وكأن الصراع يحيّد، لكي لا يؤثر على طبيعة ما تؤسس له الإدارة الأمريكية، وهي تحضر ومن ثم تخوض الحرب ضد أفغانستان، وبدت في تناولها للانتفاضة، وكأنها تهيئ المناخ الدولي المناسب للحرب، من دون إزعاجات أو تفجُّرات غير محسوبة؛ لهذا اتبعت سياسة الضغط والكبح لكي تمنع نشاز النغمة الشارونية. لكن تطور الحرب في أفغانستان، الذي أنهى حكم طالبان، وأنشأ قوى عميلة، أطلق مكابح الإدارة الأمريكية، ودفعها إلى تجاوز تكتيك كان ضروريا فيما مضى، حيث عملت على تغطية سياسات شارون الدموية، عبر تحويلها ما أسمته الإرهاب الفلسطيني إلى قضية أساسية في إطار صراعها ضد الإرهاب، الأمر الذي حقق توافقًا بين السياستين الأمريكية والصهيونية، وجعل معركتها

واحدة في مواجهة «الإرهاب الفلسطيني!!» وبذا انقلبت السياسة الأمريكية، من دعم التهدئة إلى تغطية التصعيد. هذا الوضع يفسح المجال لتحقيق تصور شارون، المتعلق بالحل النهائي، والقائم على شطب السلطة الفلسطينية، وإنهاء ذيول اتفاق أوسلو.

و إذا كانت السلطة الفلسطينية قد عملت على التكيّف والضغط الأميركي، الذي فرض عليها المعادلة العامة ذاتها المتعلقة بالاختيار بين الحرب ضد الإرهاب أو الاتهام بدعم الإرهاب، عبر التوجه للاعتقال ولكبح نشاط الانتفاضة، واعتبار ممارسة العمل المسلح خارجة على القانون، فإن واقع الحال يشير إلى أن مرحلة قد انتهت (مرحلة أوسلو)، وأن رموزا قد باتت من الماضي، بغض النظر عما تقوم به. سيبدو أن الحرب ضد الإرهاب انتقلت من أفغانستان إلى فلسطين إذن، وأنه في إطار الحرب العالمية التي بدأتها الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب، وجد شارون الفرصة التي يحقق فيها التوافق والسياسة الأمريكية، وليجد المدخل الذي يسمح بإدراج الحرب ضد الفلسطينيين في هذه الحرب. وبالتالي دخلت الانتفاضة لحظة حرجة، حيث أصبح من الضروري طرح السؤال حول مصير السلطة ، والانتفاضة والقضية برمتها. و إذا كانت الانتفاضة قد أوضحت هشاشة النظام العربي، وأنه إلى زوال، فإن التوافق المتحقق بين «الحرب ضد الإرهاب» و«الحرب ضد الانتفاضة»، أي بين بوش وشارون، لم يفعل سوى تأكيد هذه المسألة. ولا شك في أن «الحرب ضد الإرهاب» أرعبت كل النظم العربية، ووضعتها في مأزق إكمال الخضوع للسياسة الأمريكية وبالتالي الصهيونية ، أو الخوف من أن تطالها الحرب.

لهذا بدت أكثر تلك النظم شللاً، برغم تفاقم المجازر الصهيونية، كما بدت مجبرة على غض النظر عن هذه المجازر ، وأكثر ميلاً للتهدئة والتفاهم، والسعي لاستجداء الولايات المتحدة، من أجل إخراجها من مأزق يقود إلى نهاية استقرارها. إذن، ستبدو

الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الثانية، التي تطال العرب حتمًا، وكأنها قد بدأت في فلسطين، حيث بات واضحا بأن تصفية الانتفاضة هي الهدف الراهن، وشارون - ومن بعده أولمرت ونتنياهو - الفرِح بهذا التوافق والسياسة الأمريكيين يقوم بهذه المهمة بكل العنف الدموي الذي يمتلك. وبالتالي نحن إزاء اختبار القوة، حيث تحددت الخيارات في استمرار الصراع، وأن المفاوضات باتت من الماضي؛ لأن طبيعة القضية تفرض هذا الخيار، أي خيار استمرار الصراع. وهكذا فإن ثقافة كانت في أساس الاستراتيجية الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأقصد ثقافة السلام وهي ذاتها الثقافة التي كانت من ركائز النظام العربي المؤسس في مرحلة ما بعد الناصرية قد انهارت على وقع التصاعد الدموي للصراع، وتوضح بأن الحلول الوسط أكثر استحالة من الحلم القائم على استرجاع كل فلسطين. فأمام الإرهاب الصهيوني، تتصاعد الانتفاضة.

و إذا كانت السلطة الفلسطينية التي كانت نتاج ثقافة السلام تلك قد فقدت أساس شرعيتها (اتفاقات أوسلو)، وبالتالي ألقيت جانبا، لمصلحة قوى الانتفاضة، فإن هزهزة يجب أن تطال النظام العربي، لكي يعود الصراع إلى مرتكزاته الأساسية، متجاوزًا «مرحلة السلام»؛ لأن تطوير الصراع ضد الوجود الصهيوني يفترض أعادته إلى أساسه العربي، كما يفترض أعادته إلى أساسه التحرري، و إذا كان المشروع الصهيوني قد توضّح (أو بات واضحا أكثر) كمشروع احتلالي استيطاني هيمني وكجزء من المشروع الإمبريالي، فإن العودة إلى مرتكزات الصراع هذه تفترض استنهاض المشروع القومي العربي. فمنذ بداية القرن العشرين أوضح نجيب عازوري هذه المعادلة، وأشار إلى أن أحدهما ينفي الآخر، من دون إمكانية للتعايش، أو للحلول الوسط. وأعتقد بأن الربع الأخير من القرن العشرين قد أوضح هذه المسألة مجددًا، حيث تكسّرت السياسات التي تجاوزتها، عبر السعي الدؤوب لتحقيق الحلول.

حرب الحل النهائي في فلسطين

إذا كانت «اتفاقات أوسلو» قد قطعت مسار الانتفاضة الأولى، و جردتها من أهدافها، فإن «انتفاضة الأقصى والاستقلال» أعادت طرح تلك الأهداف ، و هي المتعلقة بإنهاء الاحتلال الصهيوني، و الدولة المستقلة. و هي الأهداف التي تبلورت لدى الحركة السياسية الفلسطينية كمعبرٍ عن الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وإن كان البعض يركز على مسألة حق العودة، و بالتالي يخلط الأوراق، أو يفتح باب المساومة (كما تفعل السلطة الفلسطينية)، حيث إن طرح هذه المسألة يشوِّش الحل النهائي ذاك؛ لأن «العودة» تطرح قضية الوجود الصهيوني ذاته.

لكن المراقب لطريقة الحرب التي تخوضها القوات الصهيونية ضد الانتفاضة وضد الجماهير الفلسطينية، يلمس طبيعة الحل النهائي الصهيوني لمس اليد، و يدرك بأن ما هدفت إليه السلطة الفلسطينية عبر المفاوضات، لا يعدو أكثر من وهم، وسنلحظ هنا أننا نعود إلى جوهر الإشكالية التي أشبعها القادة و الاستراتيجيون الصهاينة بحثاً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، حيث بدت العقدة في كيفية السيطرة على الأرض، كونها جزءاً من «أرض إسرائيل التاريخية»، من دون تحمل أعباء السكان العرب، و من دون أن يؤثروا في التكوين الديموغرافي الصهيوني.

و لعل مشروع رابين للحكم الذاتي المطروح أواسط السبعينيات، كان يعالج هذه المسألة، لكن مشاريع الليكود كلها، عالجت أيضًا هذه المسألة. حيث سيبدو (حسب كل تلك المشاريع، بما فيها مشروع الحكم الذاتي المتضمن في اتفاق كامب

ديفيد بين مصر و الكيان الصهيوني)، أن السكان لن يصبحوا جزءاً من التكوين السياسي الصهيوني، بمعنى أنهم سيُعتبرون في القضايا السياسية خارج الدولة، يديرون شؤونهم الخاصة.

أما بالنسبة للأرض التي هي صهيونية فيجب أن تتحول كذلك واقعياً، وهنا كانت سياسة الاستيطان المخطط و المنظم (على أسس أمنية استراتيجية عسكرية، وعلى أسس أخرى تتعلق بتفكيك الصلات بين المدن و القرى الفلسطينية) هي المدخل لكي يُفرض الأمر الواقع بحيث يحاصر الأهالي العرب في مدن وقرى وبلدات متناثرة، بلا مقدرة اقتصادية سوى العمل لدى الصهاينة أنفسهم. لهذا مارست الحكومات الصهيونية المتعاقبة سياسات تقود إلى تدمير الزراعة الفلسطينية، و تعطيش الأهالي ...الخ.

أقصد هنا أن كل الحلول التي كانت تطرح كانت بهذا القدر أو ذاك من الوضوح بما يؤكد على الفصل بين السكان والأرض، كما كانت السياسات الواقعية تسعى لمعالجة مشكلة السكان، بما يجعلها ممكنة الهضم، وفي الوقت نفسه وضع الاستراتيجيات الهادفة إلى التحكم بالأرض. و لهذا أصر القادة الصهاينة في «أوسلو» على التفاصيل الصغيرة، و تجنبوا المبادئ الأساسية، للقول بأن اتفاقاً قد تحقق.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية قد اعتبرت أن «أوسلو» هو الخطوة الأولى، فلا شك في أن مفاوضات «كامب ديفيد ٢»، التي حصلت قبل بدء الانتفاضة بقليل (يوليو/ تموز ٢٠٠٠)، أوضحت أن الجانب الصهيوني يتعامل معها و كأنها الخطوة الأخيرة كذلك، بمعنى أن تبقى المسألة متعلقة بنشوء سلطة ما على التجمعات السكانية الأساسية، من دون الحق في التصرف بالأرض التي باتت تعج بالمستوطنات، وفي إطار سيطرة صهيونية عامة (على الأجواء و المعابر...).

و بالتالي، كانت «مفاوضات كامب ديفيد ٢» الكاشف لسقف التنازلات

الصهيونية، ومن ثم الكاشف لأوهام السلام.

و سنلاحظ الآن أن حرب شارون وحلفائه (وهي بالمناسبة حرب باراك قبل ذلك) تهدف إلى خلق واقع سكاني يسهل ابتلاعه في إطار السيطرة على الأرض، حيث تستند الخطة الممارسة على الأرض إلى محاور عدة، منها: تدمير المناطق.

ولا شك في أن هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها القوات الصهيونية إلى استخدام الدبابات والطائرات (بما فيها أ ف ١٦) لتدمير البيوت والأحياء، وتهجير السكان (حالة بيت ساحور وبيت لحم). و منها كذلك قصقصة أوصال العلاقة بين المناطق بما يجعل إمكانات التواصل بينها معقدة، مما ينعكس على كل الأوضاع البشرية والاقتصادية. إضافةً إلى أن هذا الحصار يؤسس لحالة معقدة تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني. وهي الخطوات التي تهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى الهجرة، باعتبارها الخيار الوحيد، على ضوء كل التعقيد الذي تجيده القوات الصهيونية، حيث لا عمل ولا أمن كذلك.

و أنا هنا لا أقول إن كل ذلك سينجح. أعتقد بأنه على العكس من ذلك، سوف يؤسس ذلك لتصاعد الصراع نتيجةً لتشبث الفلسطينيين بأهدافهم. لكنني أقول ذلك من أجل الوصول إلى استنتاج ما بدا بديهياً بداية هذا المقال، أي أن حرب شارون توضح حدود الحل النهائي الصهيوني، القائمة على تهميش السكان وعزلهم، و ربما إعطائهم حكماً ذاتياً يخلِّص الكيان الصهيوني من مشكلة القومية الأخرى، حيث سوف يفرض عدم وضع فلسطينيين في ظرف خاص مختلف عن الظرف العام في الكيان (القائم على حق المواطنة)، و سوف يفرض نشوء مشكلة قومية معقدة، تتمثل في وجود قومية أخرى ذات وزن كبير (و هنا يضاف وزن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وزن سكان أرض ١٩٤٨).

وسيسمح هذا التهميش بالسيطرة على الأرض، باعتبارها جزءاً من «أرض

إسرائيل». و لهذا أشير بأن هذه الحرب تهدف إلى ترتيب وضع السكان، بخلق جزر منعزلة متناثرة تسهل السيطرة عليها، وعلى رقعة أرض محدودة و محددة بحدود المدن و القرى (مع نزع جزء هام، من أرضها، كما يجري كل يوم).

وأشير بالتالي إلى أن هذا هو الحل النهائي الصهيوني، الذي أعلن في مشروعات محددة طرحت منذ السبعينيات من القرن الماضي (مشروع رابين خصوصاً)، وجرى تضمينه في اتفاقات كامب ديفيد كذلك. وهو الحل الذي يمارس على الأرض منذ بدء الانتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، وهو حل شارون كما هو حل باراك، بمعنى أنه حل «حزب الليكود» كما هو حل حزب العمل، فهو الحل المجمع عليه صهيونياً، و البادي في اللاءات الخمس المعروفة: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من غور الأردن، لا سحب للمستوطنات، لا عودة للاجئين الفلسطينيين، ولا دولة فلسطينية.

و إذا كانت «اتفاقات أوسلو» على وهم أنه من الممكن الخروج من هذه المعادلة، فقد تبين عبر سياق المفاوضات أن الشرط الصهيوني يتمثل في قبول تصوره، بمعنى أن تقبل القيادة الفلسطينية شكل سلطة (بغض النظر عن التسمية المعطاة لها) تخص السكان دون الأرض، و تتعلق بالشؤون المدنية و القمع من دون العناصر الأخرى.إذاً، ستبدو الحرب الراهنة ضد الانتفاضة، و كأنها تهدف إلى تدمير البنى، و تطفيش الفلسطينيين، من أجل إعادة فرض السيطرة. فإن كل التسريبات التي تعم الصحف حول خطة إعادة اجتياح الأرض المحتلة، سوف تحقق هذه السيطرة الجديدة. بمعنى أن أوسلو قد وصلت إلى نهايتها، و أن خطوة جديدة تحضر القوات الصهيونية للقيام بها. و يبقى أن توضح الممارسة الصهيونية حدود المشروع الصهيوني، الذي خضع طيلة السنوات العشرين الماضية للتشويش والتضليل.

جريدة السفير ١٥/ ٨/ ٢٠٠١.

إمبريالية فرعية

في الانتخابات الأمريكية الأخيرة وقف «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة داعماً المرشح الديموقراطي «آل جور» الذي اختار نائباً يهودياً له هو جوزيف ليبرمان، وصبّت معظم أصوات العرب في جعبة جورج دبليو بوش. لكن آل جور هُزم، وأصبح جورج دبليو بوش هو رئيس الولايات المتحدة.

وإذا كان «تحيّز» سياسة الدولة الأمريكية للدولة الصهيونية يعزى لقوة «اللوبي اليهودي» فإن سياسة حكومة جورج دبليو بوش المندغمة بالسياسة الصهيونية ستبدو خارج التفسير على ضوء «تحيّز» «اللوبي اليهودي» للمرشح الديموقراطي. أكثر من ذلك سيبدو الدعم المطلق الذي حكم الدوائر الأمريكية (الكونغرس، والإدارة) مستغرباً ضمن هذا التحليل.

لقد أوضحت الانتخابات تلك أن «اللوبي اليهودي» ليس هو الذي يحدّد سياسة أميركا، وإن كان يسعى للضغط هنا أو هناك، وإن كان كذلك يحظى بمواقع تأثير داخلية (في الإعلام عموماً، كما في الرأسمال). وربما كان يجب أن يُرى في إطار تناقضات المصالح في التكوين الداخلي،وبالتالي رؤى كل منها للسياسة الخارجية، ومن خلالها لوضع الدولة الصهيونية.

وربما كان تضخيم الدور الذي يلعبه «اللوبي اليهودي» من قبل أنظمة واتجاهات سياسية ومثقفين عرب، يهدف القول بأن الخلل في سياسات الإدارة الأمريكية نابع من قوة هذا اللوبي، وبالتالي فمن الممكن أن توجد إدارة غير خاضعة، وبالتالي تتفهم «المطالب العربية». وهذه الرؤية تعزّز من فكرة «الخطر الصهيوني العالمي»

و«السيطرة الصهيونية العالمية» و «المؤامرة الصهيونية» ...إلخ. فإن التضخيم – نتيجة كل ذلك- يقود إلى التعمية «والتغطية» على مكونات السياسة الأمريكية، كما على المصالح التي تشكلها وربما ضمن هذه المصالح سنجد دور «اللوبي اليهودي» الذي هو تعبير عن مصالح قطاع من الأميركيين سيطر في الإعلام والاقتصاد. ولهذا تكون مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية والطبقة الرأسمالية المسيطرة هي أساس تحديد السياسات، بما فيها السياسة في الوطن العربي، وليكون دور «اللوبي اليهودي» جزئي وفرعي، وأحياناً هامشي.

المسألة إذن ليست في دور«اللوبي اليهودي» بل في مصالح الفئات المسيطرة في أميركا، وفي رؤيتها لـ «الشرق الأوسط»، وبالتالي الموقع الذي تحظى به الدولة الصهيونية في إطار هذه الرؤية، لهذا سنلحظ اتفاق مختلف الإدارات الأمريكية على ثوابت لم يجر الإخلال بها طيلة عقود طويلة ، برغم التوترات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلاف التكتيكات بين الحين والآخر، وبرغم الصخب الذي يمكن أن يرافق الدعم الأميركي للدولة الصهيونية أو «الحيادية» التي تسود أحياناً. وكذلك برغم التكتيك الإعلامي الذي يهدف إلى تهدئة العرب في أحيان أخرى. يمكن تحديد هذه الثوابت في النقاط التالية:

الأولوية للدولة الصهيونية، في السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولهذا تحظى السياسات الصهيونية من الاستيطان، إلى القمع، إلى التدمير« بدعم أميركي » واضح أو مخفي، خصوصاً عبر منع إدانة هذه السياسات في الأمم المتحدة (استخدام الفيتو).

الضمان المطلق لوجود الدولة الصهيونية ، ولأمنها ولتفوقها العسكري. لهذا فهي تحظى بالدعم المالي (أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً بشكل مباشر عدا

الدعم غير المباشر المتعلق بفتح الأسواق، وعقد الصفقات الاقتصادية و غيرها)، وبالدعم العسكري (أحدث التكنولوجيا العسكرية).

ضمان سيطرة أنظمة عربية هزيلة وتابعة، عاجزة عن الحرب، وعاجزة عن المنافسة. وبالتالي قابلة للسيطرة من قبل الدولة الصهيونية.

وتأتي هذه الثوابت في سياق السياسة الأمريكية وبالتالي وبالأساس للطبقة المسيطرة في «الشرق الأوسط»، وأساسها عنصران:

الأول: وهو الأكثر أهمية، ويتعلق بالهيمنة على النفط، ولهذا تحظى منطقة الخليج العربي بالأهمية الحاسمة هنا، لقد سعت منذ ما بعد وقف تصدير النفط في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى الهيمنة العسكرية على هذه المنطقة، وعلى ضوء هذا التوجه صدر «مبدأ كارتر»، سنة ١٩٨٠ الذي ينصّ على اعتبار منطقة الخليج العربي «مصلحة قومية أميركية». وحققت ذلك منذ سنة ١٩٩٠ على ضوء الاجتياح العراقي للكويت، وهي تسعى لإكماله بالسيطرة على العراق وإيران، بعدما فتحت آفاق السيطرة على نفط بحر قزوين بتواجدها العسكري في أفغانستان ودول آسيا الوسطى. وهي هنا لا تسعى لضمان تدفّق النفط فحسب، بل أيضًا ضمان الاستثمار فيه ، بعد مرحلة سيطرة الدول على النفط.

والثاني: احتكار السوق في إطار المنافسة مع الرأسماليات الأخرى (ومنها سوق السلاح). وإذا كان تدفق الرأسمال يهدف الاستثمار في قطاع النفط، وربما في المضاربات، فإن تصدير السلع مسألة ضرورية، خصوصاً وأن الدولة الأمريكية تسعى لتعميم «ثقافتها» و«نمطها» لهذا استهدفت الدخول في قطاعات لم تكن تحظى بأية أهمية، مثل المطاعم (ماكدونالد بيتزا هت...) والمتاجر الضخمة (السوبر ماركت). لكن تحقيق ذلك يفترض تأسيس «تكوين استراتيجي» مناسب أو بناء

وضع استراتيجي حاضن، وهو ما يسمى في الدراسات الاستراتيجية الأمريكية بـ«المناخ الأمني» أو «البيئة الأمنية».

وفي هذا المجال ورثت الدولة الأمريكية الرؤية الاستعمارية القائمة على مرتكزين:

الأول: الحفاظ على وضع عربي مفكك ومتخلف، وملحق بالنمط الرأسمالي. لهذا كان الحفاظ على البنى الاقتصادية و السياسية والثقافية القديمة واستدامتها. كما كان تكريس التجزئة والعمل من اجل «تجزئتها» عبر استثارة الميول الأثنية، والطائفية، والدينية، والقبلية، والمناطقية. وبالتالي التدخل المباشر ضد كل محاولات التوحّد أو التحديث والتصنيع، وتحقيق الاستقلال. فالوطن العربي يجب أن يبقى مفككاً وغير منتج ومهيمن عليه من قبل فئات وقوى تابعة، لكي يبقى سوقاً، ومهيمنًا على المواد الأولية (النفط). وإذا كانت الدولة الأمريكية –مستغلة اجتياح العراق للكويت– قد عملت على تدمير العراق وضمان استمرار تدميره عبر الحصار المستمر، فقد دعمت «الحركات الأصولية»، خصوصاً أكثرها تطرفاً ودموية من أجل خلق «مجزرة مستمرة»، فالتدمير والدمار مهمان في استمرار التجزئة والتخلف، والضعف والهوان.

والثاني: الدولة الصهيونية كحاجز طبيعي ضد حركة التوحّد، وكعنصر فاعل في الحروب ضد حركة التقدم العربي (حرب سنة ١٩٦٧ ضد الناصرية مثلاً). ومن أجل تكريسها كقوة مهيمنة، كونها جزء عضوي من الإمبريالية و الأمريكية خصوصاً. ولهذا يجب أن تكون متفوقة عسكرياً، ولأن دورها العسكري هام، فهي (في التحليل الأخير) قاعدة عسكرية، وجيش من «المرتزقة»، في إطار السياسة الإمبريالية العامة لتحقيق المصلحة الإمبريالية العامة. وهنا أشير إلى أن الرؤية الاستعمارية ومن ثم

الإمبريالية لم ترَ في الدولة الصهيونية حلاً لمشكلة اليهود (للمسألة اليهودية). بل رأت فيها شعاراً لتأسيس جيش من «المرتزقة»،يلعب دوراً في إطار السياسة الإمبريالية العامة. ومن هنا ينبع الطابع العضوي للرابط القائم بينهما.

هذا التكوين الاستراتيجي أساسي ومستمر، وربما أتت الحرب الأمريكية «ضد الإرهاب» لتعيد تكريسه، وإذا كانت الرؤية الأمريكية تقوم على أساس فصل الخليج العربي عن «الشرق الأوسط»، وضمان الدور الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي باعتباره «مصلحة قومية أمريكية». فإن للدولة الصهيونية دوراً مركزياً في ضمان وضع «الشرق الأوسط»، وهي هنا تنزع -بدعم أمريكي- لأن تتحوّل إلى إمبريالية فرعية، يترافق دورها العسكري الضروري والحاسم، ودورها الاقتصادي الساعي إلى السيطرة والتحكم، وبالتالي إلحاق المناطق المحيطة بآلياتها الاقتصادية .

وفي هذا الإطار يمكن أن تكون مركزاً اقتصادياً للشركات الاحتكارية الأمريكية، وبالتالي تتحوّل من قاعدة عسكرية، إلى قاعدة عسكرية اقتصادية. لهذا باتت الدولة الأمريكية تضغط على الأنظمة العربية، من أجل إقامة العلاقات الاقتصادية مع الدولة الصهيونية وباتت تدفع من أجل إنهاء «عدائها» لها، وبالتالي التصالح معها.

ولكي يتحقق ذلك في إطار الهيمنة الصهيونية تعمل الدولة الصهيونية على أن يتحقق ذلك تحت سياط القوة الصهيونية، وفي إطار الشروط الضرورية لقيام إمبريالية فرعية، وهذا ما تدعمه الدولة الأمريكية. لتبدو «مسيرة السلام» كمدخل لتحقيق ذلك، لأنها تكرّس المصالحة والتطبيع وفق الشروط الصهيونية، وفي إطار الدور المهيمن للدولة الصهيونية.

وهذا الدور للدولة الصهيونية، وذاك الأفق لتحوّلها إلى إمبريالية فرعية، هما اللذان يجعلان الدول الأمريكية تقبل بالرؤية الصهيونية لـ«السلام» ، وهيمنتها على الضفة الغربية خصوصاً، وعلى شكل الحل الذي تقترحه لـ «المشكلة الفلسطينية» وللاحتمالات المستقبلية لتوسّعها.

وسنلحظ بأن الدعم المطلق الذي أبداه الكونغرس للدولة الصهيونية، وتمويل حربها ضد الفلسطينيين واعتبار أنهما معاً يخوضان معركة واحدة ضد الإرهاب. هو التحديد للدور الصهيوني في «الحرب ضد الإرهاب» أي في السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم.

إن تحالف احتكارات السلاح «المجمّع الصناعي الحربي» واحتكارات النفط، الذي يسعى لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، يسعى لأن يأخذ المشروع الصهيوني كل أبعاده التي تجعله قادراً على التحوّل إلى إمبريالية فرعية.

وما دامت الحملات العسكرية هي الأسلوب الضروري، فسيكون للدولة الصهيونية دورها، خصوصاً وأنها جيش «المرتزقة» في نظر الرأسمالية. لهذا سوف يكون «الشرق الأوسط» في إطار «الحرب ضد الإرهاب» من اختصاص الدولة الصهيونية،التي فرضت أن تكون تصفية الانتفاضة الفلسطينية هي «الخطوة التالية» بعد أفغانستان. وستفرض لحظة الحرب على الجبهة الشمالية، لبنان وسوريا.

◆◆◆

العالم بعد الحادي عشر من أيلول

«الحرب على الإرهاب» مستمرّة، لكنها لا تسير وفق «مخططها الأصلي». وربما كان هذا هو ملخص نتائجها في السنة المنقضية. فإذا كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين تشير إلى السرعة في تنفيذها، رغم التأكد من أنها سوف تستمر لسنوات، وأنها تقوم على التفرد الأمريكي، وتطال دولاً عديدة، سنلمس أن هذه السنة أبرزت مشكلات ومعيقات جعلت الحرب تنحصر في أفغانستان. و«غزوة صغيرة» فاشلة في الفليبين، إضافة إلى حصار بحري للصومال، ومساعدة «تقنية» لليمن، المدفوعة لملاحقة أعضاء تنظيم «القاعدة» المتواجدين في أراضيها، لكن الأهم هو دمج حرب شارون وخلفائه ضد الفلسطينيين في «الحرب ضد الإرهاب». واستمرار إطلاق التصريحات، والحديث عن خطط لاستهداف العراق.

كل ذلك في إطار غطاء أيديولوجي إعلامي، انطلق من أحداث ١١ سبتمبر لتأكيد خطر الإرهاب، وتضخيم وجوده الواقعي، حيث بدا وكأنه يخترق كل المجتمعات، «ويهجع» فيها انتظاراً للحظة الحاسمة. ومن ثم انتقل لمحاولة إيجاد الرابط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل لفتح ملف «الدول المارقة» وأوّلها العراق. لكن الملاحظ أنه، فيما عدا العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية في أفغانستان التي تقوم بها «القاعدة» و«طالبان»، فإن أيّ «عمل إرهابي» لم يحدث، ليبدو ذاك الخطاب الأيديولوجي/ الإعلامي وكأنه يهوّل عن قصد من خطر الإرهاب. إن فترة عام كفيلة بقوة خطرة ومنتشرة في أكثر من «ستين دولة» أن تضرب بعض المواقع، أو أن تحاول على الأقل. لكن ذلك لم يحدث «سوى محاولة تفجير طائرة كما قيل».

وهذا «الخطر» الذي بدأ العمل «الأيديولوجي» لتسويقه منذ انهيار المنظومات الاشتراكية وتجسّد في قلب الدولة الأمريكية التدريجي لتحالفاتها مع، ودعمها الحركات الأصولية، والبدء بتصويرها كخطر عالمي يستحق الردع العنيف حيث يسكن «العقل الأمريكي» وبالأساس يسكن المصلحة الأمريكية (هاجس انقسام العالم إلى خير وشَرّ)، والدولة الأمريكية هي «الخير المطلق»، وفي الحرب الباردة كان الاتحاد السوفييتي هو «إمبراطورية الشر»، لهذا كان انتقاؤه المفاجئ بفرض «توضيح» الشر الجديد، فكان ما عملت الدولة الأمريكية ذاتها على «صنعه»، وتغذيته، ومدّه بالمال والخبرة والسلاح (وإن عبْر وسطاء أحياناً)، وهي تخوض حربها «المقدسة» ضد الشر المتمثل في الاشتراكية، وحركات التحرر القومي والقوى المناضلة من أجل الديموقراطية، كان هو الشر الراهن.

لا شك في أن بعضاً من تلك الحركات الأصولية انقلبت لتتحول إلى عدو نتيجة تأثرها بردود الفعل الواقعية ضد سياسات الدولة الأمريكية، ونهب شركاتها أو نتيجة التخلي الأميركي «التدريجي» عنها، لكن بعضها الآخر لا يزال يخدم استراتيجيتها (الشيشان، الجزائر،...). ولكنها في كل الأحوال ليست القوة القادرة على أن تشكل خطراً يستدعي عسكرة العالم، عبر سيطرة الجيش الأميركي على العالم.

رغم ذلك تخوض الدولة الأمريكية حربها على «الإرهاب»، فتؤسس قواعد ارتكاز عسكرية دائمة، كما في أفغانستان و الفليبين (التي طردت منها سابقاً)، لتفرض سيطرتها بجيشها تحت شعار «الحرب على الإرهاب»، وتسمح باستفراد شركاتها الاحتكارية على الأسواق والمواد الأولية؛ لتعود منافساً متفوقاً إلى حد الحسم في التنافس الاقتصادي، كمخرج ربما وحيد من أزماتها التي بدت جلية في الأشهر الأخيرة (إفلاس الشركات الاحتكارية، أو تقليصها لحجم العاملين فيها

هرباً من الإفلاس ، وبالتالي زيادة البطالة).هذا هو أساس «الحرب على الإرهاب»، الذي كان يحتاج إلى تضخيم خطر إلى حدّ وضع الشعب الأمريكي في حالة رعب مستمرة، مخافة عمل «إرهابي» سيقع «هذا الأسبوع».

ولاشك في أن هذا «التكتيك» سمح بأن يقرّ الكونغرس عشرات مليارات الدولارات الإضافية لوزارة الدفاع، وتوسيع الدعم «الشعبي» لحملة بوش العسكرية، ليجد اللحظة التي ينفّذ فيها تصورات الشركات الاحتكارية بدعم شعبي وبأموال دافعي الضرائب. إذن لقد نجح بوش الابن أمريكياً، لكن ما هو مصير «الحرب على الإرهاب»؟

لقد أشرت إلى تعثر الانتقال إلى «الهدف التالي» ، وربما كانت هذه النتيجة مستندة إلى «تقدير خاطئ» لما يفكر فيه بوش الابن، لكن سنلمس أن «صعوبات» تقنية وسياسية نشأت. ربما كان بعضها مأخوذاً في الاعتبار.

فمثلاً بدا الوضع العسكري/ الاستراتيجي الأمريكي وكأنه يضع مبدأ الحرب على جبهتين على المحك، فالدولة الأمريكية تخوض حرباً «إقليمية» في أفغانستان، وأدت إلى انهيار نظام «طالبان» و«تحريرها» لكن الحرب لم تنته والاستقرار لم يتحقق، نتيجة مقدرة قوات «طالبان» و«القاعدة» على بدء «حرب» ضد التواجد العسكري الأمريكي، وبالتالي أدخلت القوات الأمريكية في حرب قد تطول.

ثم إن الحرب في أفغانستان قد استنفدت «ذخائر استراتيجية» ضرورية للحرب ضد العراق، ومنها الصواريخ المدمرة. وبالتالي احتاجت الدولة الأمريكية لوقت أطول (ربما مما كانت تتوقع)؛ لضمان السيطرة التامة على أفغانستان من جهة، ولتجهيز جيشها من جهة أخرى.

لكن ستبدو «الصعوبات» السياسية أكثر تأثيراً ربما، فقد عارضت النظم العربية

الحرب ضد العراق، وخصوصاً منها الدول الخليجية ومصر. وربما كان السبب لدى الدول الخليجية هو معرفتها بأنها ستموّلها، كما حدث سنة ١٩٩١، لكن الانتفاضة الفلسطينية المنعكسة توتراً شعبياً عربياً، وتحسس الشعب العربي من ضرب العراق، جعلا هذه الدول تستشعر خطراً على استقرارها إذا لم يكن راهناً فعلى المدى الأبعد، هذه الممانعة فرضت على الدولة الأمريكية التريث فخطى شارون لتحقيق «الهدف الثاني» عبر حرب تهدف إلى تدمير المجتمع الفلسطيني لم تنته إلى الآن ،وربما لسنوات أخرى نتيجة مقاومة الجماهير الفلسطينية .

هذا الوضع زاد من مأزق النظم العربية، وأفضى- مع ابتعاد أحداث ١١ أيلول- إلى تزايد المعارضة العالمية لتوسيع « الحرب ضد الإرهاب» وبالتالي لنقلها إلى العراق فتعزّز الرفض العربي برفض أوروبي وعالمي، وبدا أن بوش بات وحيداً، سوى من دعم شارون وطوني بلير (المحاصر في بريطانيا). مما يهدّد بتفكيك «التحالف» الذي تأسس بعد ١١ أيلول لخوض «الحرب ضد الإرهاب» في أفغانستان.

هل يعني ذلك بأن «الحرب ضد الإرهاب» قد انتهت قبل أن تكمل عامها الأول؟ هل غدت الحرب ضد العراق غير مؤكدة؟

ربما تفسّر التصريحات اليومية من قبل مسئولي الإدارة الأمريكية، المؤكد على «حتمية» الحرب ضد العراق وعلى ضرورتها، ومن ثم المخططات العسكرية المتسرّبة للصحف حول حجم الجيش الضروري لتحقيق هدف إسقاط النظام العراقي، وأشكال الحرب الممكنة، ربما تفسّر بأنها تهدف إلى الضغط و «التخويف» فحسب، وكذلك للاستهلاك الداخلي الأمريكي، ولاشك في أن الإعلان المتكرر حول ذلك زاد من الميل للتشكيك بحدوث الحرب.

لكن الإصرار الأميركي على « التغيير في العراق» تنفيذاً لقرار الكونغرس اتخذ

سابقاً يهدف إلى «تحرير العراق»، وبعض الخطوات العملية تومئ بأن الحرب حتمية، بغض النظر عن رأي «بقية العالم»، وخصوصاً وأن لدى الإدارة الأمريكية قناعة بأن التأييد حتمي لحظة بدء الحرب، كما حصل في كوسوفو وأفغانستان. فليس للدول الأخرى «خصوصاً الأوروبية» من خيار سوى المشاركة لكي تحصل على «فتات» من المصالح يمكن أن تتنازل عنها الشركات الاحتكارية الأمريكية، وعلى دور هامشي يمكن أن تقبل الدولة الأمريكية بأن تلعبه هذه الدول.

◆◆◆